

هل يستمر الأمير بن سلمان في "تحجيم" أبناء عمومته على وقع الحرب على اليمن؟: تغييرات واسعة في الهرم العسكري بعد ضربة خاطئة لتحالف السعودية اودت بحياة ضباط من الجيش اليمني..

"تحول عسكري" للرياض بعد الفيتو الروسي لصالح ايران في حظر الاسلحة..

برلين- خاص - بـ"رأي اليوم":

أجرت الرياض تغييرات واسعة في مناصب عسكرية قيادية، شملت رئاسة هيئة الأركان العامة وقيادتي القوات الجوية والبرية، في خطوة تأتي قبل نحو شهر من دخول الحرب السعودية في اليمن المجاور عامها الرابع، وبدا من التعديلات محاولة "تفريغ" للاجهزة الامنية من الامراء، الامر الذي يعزز خطى ولي العهد الامير محمد بن سلمان في تحجيم ابناء عمومته.

وجاء في الأمر الملكي ان التغييرات العسكرية الواسعة هذه صدرت "بناءً على ما عرضه علينا سمو وزير الدفاع" الامير محمد، وبعد الموافقة على "وثيقة" تنص على "تطوير وزارة الدفاع"، الامر الذي تم على اثره تغيير معظم المناصب القيادية في المؤسسات العسكرية.

وجاء في القرار الخاص بالتغييرات العسكرية "تنهى خدمة الفريق الأول الركن عبد الرحمن بن صالح بن عبد الله البنيان رئيس هيئة الأركان العامة بإحالته على التقاعد"، وتقرر انتهاء خدمة الفريق الركن محمد بن عوض بن منصور سحيم قائد قوات الدفاع الجوي، واعفاء قائد القوات البرية الفريق الركن فهد بن تركي بن عبد العزيز ال سعود من منصبه، وتعيين قائدين جديدين لقوات الدفاع الجوي والقوات البرية.

ورقي الفريق الركن فياض بن حامد بن رقاد الرويلي، نائب رئيس هيئة الأركان العامة، إلى رتبة فريق أول ركن، وعين رئيساً لهيئة الأركان العامة، كما تم تعيين قائدين جديدين لقوة الصواريخ الاستراتيجية وللقوات الجوية.

وانحصرت تعيينات الامراء بمعظمها في امراء المناطق ومستشاري الديوان الملكي، الامر الذي يمهد برأي مراقبين للمزيد من التحجيم والتضييق على الامراء.

وتضمنت الأوامر الملكية أيضا تغييرات في مناصب سياسية واقتصادية، ونصت على تعيين تماضر بنت يوسف بن مقبل الرماح في منصب نائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية، لتكون ثاني امرأة تعين في منصب نائب وزير في المملكة المحافظة التي تشهد منذ أشهر بوادر انفتاح اجتماعي.

ولم تقدم السلطات تفسيراً للتعيينات العسكرية المفاجئة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، استبدل العاهل السعودي قائد القوات البحرية وقائد الحرس الوطني. وقال ثيودور كراسيك الخبير في شؤون الخليج لوكالة فرانس برس إن السعودية قد تكون تشهد "تحولا عسكريا".

وتزامنت التغييرات مع تجديد مجلس الأمن حظر إرسال السلاح لليمن مع فيتو روسي على أي جملة تتحدث عن إيران، وبعد يومين على ضرب التحالف السعودي موقعا عسكريا في جبل المنارة الذي يخضع لسيطرة القوات الحكومية، والذي تتواجد فيه قيادات من اللواء 133 في جبهة نهم.

وأُسفر القصف عن مقتل ثلاثة قادة بارزين، وهم رئيس عمليات اللواء 133 العميد محمد الحاوري، ومسؤول التوجيه المعنوي في اللواء عبد الله عابد، وأركان الكتيبة الرابعة في اللواء إبراهيم العزوة، وأسفر القصف عن أربعة قتلى من الجنود وإصابة أكثر من 15 آخرين.

وتفود السعودية منذ 26 آذار/مارس 2015 تحالفا عسكريا في اليمن المجاور دعما لقوات السلطة المعترف بها دوليا في مواجهتها مع الحوثيين الذين يسيطرون على العاصمة صنعاء ومناطق أخرى في اليمن منذ 2014.

وتوجه منظمات حقوقية اتهامات إلى السعودية بالتسبب بمقتل مدنيين في الغارات التي تشنها طائرات التحالف ضد مواقع المتمردين لكنها تصيب أيضا منازل ومدارس ومستشفيات. والاثنين قتل ستة عسكريين يمنيين على الأقل في غارة نفذتها طائرات تابعة للتحالف العسكري بقيادة السعودية وأصابت "عن طريق الخطأ" معسكرا لهذه القوات، حسبما أفادت مصادر عسكرية.

وقتل في النزاع اليمني أكثر من 9500 شخصا. كما قتل عشرات الجنود السعوديين والإماراتيين، في وقت لا تزال المناطق الجنوبية السعودية معرضة لخطر صواريخ المتمردين الذين تمكنوا كذلك من إيصال صواريخهم هذه إلى أجواء الرياض.

وتقول السعودية إن إيران، الخصم اللدود في الشرق الأوسط، تدعم المتمردين الشيعة عسكريا، إلا أن طهران تنفي هذا الاتهام.

تأتي القرارات العسكرية في خضم تحول اقتصادي واجتماعي متسارع تشهده المملكة التي تعاني من صعوبات اقتصادية منذ تراجع أسعار النفط في 2014.

ويقود هذا التحول الأمير محمد، الذي أشرف منذ توليه منصب ولي العهد منتصف العام الماضي على حملة توقيفات شملت شخصيات رفيعة المستوى وأمراء ورجال أعمال على خلفية قضايا تقول السلطات إنها تتعلق بالفساد.

وسبقت هذه الحملة سلسلة توقيفات أخرى لرجال دين بارزين، وقالت منظمات حقوقية إن الأمير محمد يسعى

منذ توليه منصبه الى القضاء على اي معارضة محتملة لسياساته الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية. وفي اطار التعيينات الجديدة، باتت الرماح ثاني امرأة سعودية تتولى منصب نائب وزير بعد نورة الفايز التي كانت تتولى في السابق منصب نائب وزير التعليم. كما عين الأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز، شقيق رجل الاعمال الملياردير الوليد بن طلال الذي كان احد الموقوفين في قضية الفساد، نائباً لأمير منطقة عسير بمرتبة وزير.